المشروعات الصغيرة كركيزة لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

Small projects as a pillar for achieving local development in Algeria

طرشي محمد [1] عبو عمر [2] بن يوسف أحمد [3]

[1] جامعة الشلف، مخبر الأنظمة المالية و المصرفية و السياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية ،الجزائر.m.torchi@univ-chlef.dz

[2] جامعة الشلف، مخبر الأنظمة المالية و المصرفية و السياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية ،الجزائر، a.abbou@univ-chlef.dz

[3] جامعة الشلف، مخبر الأنظمة المالية و المصرفية و السياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية ،الجزائر، a.benyoucef @univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 19 /2025/09 تاريخ القبول: 29 /2025/12 تاريخ النشر: 2025/12/31

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أهمية المشروعات الصغيرة و مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، و توضيح الدور الذي يمكن لهذه المؤسسات أن تلعبه من اجل إنعاش الاقتصاد المحلي خاصة في ظل التحديات التي تشهدها البيئة الاقتصادية و الاجتماعية ،وهذا من خلال التمويل الأصغر كآلية من الآليات التي يمكن من خلالها ترقية دور المشروعات المصغرة خاصة في المجتمعات المحلية لتخفيف الصدمات على مستوى المجتمع المحلي، و هذا من خلال من خلال تمكين هذا النوع من المشروعات من الحصول على الموارد المالية بتكلفة مدروسة. و قد توصلنا إلى أن المؤسسات الصغيرة مازالت مساهمتها متواضعة مقارنة بتجارب دول أخرى، و هذا نظرا لضعف آليات التمويل و المرافقة، حيث من خلال دراسة الوضع الحالي وجدنا أن هناك هيئةو قد توصلنا إلى أن المؤسسات الصغيرة مازالت مساهمتها متواضعة مقارنة بتجارب دول أخرى، و هذا نظرا لضعف آليات التمويل و المرافقة، حيث من خلال دراسة الوضع الحالي وجدنا أن هناك هيئة واحدة رسمية (وكالة تسيير القرض المصغرANGEM) وأن هناك مستقبلا واعدا للتمويل الاصغر في الجزائر إذا تم اعتماده بشكل رسمي في نظام التمويل.

كلمات مفتاحية: المشروعات الصغيرة؛ التنمية المحلية المستدامة؛ التشغيل؛التمويل الاصغر.

تصنيفاتJEL : L26، O14، O12.

Abstract:

This research aims to study the importance of small enterprises and their contribution to achieving sustainable local development in Algeria. It seeks to clarify the role these institutions can play in revitalizing the local economy, especially in light of the challenges facing the economic and social environment. This can be achieved through microfinance as one of the mechanisms to promote the role of micro-enterprises, particularly in local communities, to mitigate shocks at the local level.

Our findings indicate that small enterprises still have a modest contribution compared to the experiences of other countries, primarily due to weak financing mechanisms and support systems. Through a study of the current situation, we found that there is only one official body (the National Agency for the Management of Microcredit, ANGEM). However, there is a promising future for microfinance inAlgeria .

Keywords: Small projects ; sustainable local development;employment, ; business environment ;microfinance**.**

JEL Classification Codes:L26 ،O14 ،O12

المؤلف المرسل: طرشي محمد ، **الإيميل:** m.torchi@univ-chlef.dz

1.مقدمة:

أصبح موضوع التنمية المستدامة وخاصة المحلية يلقى اهتماما كبيرا من طرف صانعي السياسات الاقتصادية، كما احتل مركزا مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات والسياسات الحكومية برامج الاصلاح التي تقرها الهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية، لأنها تمكن المجتمعات من الانتقال من حالة التخلف والضعف الى حالة التطور والقوة والاعتماد على الذات في تلبية الاحتياجات وتحقيق الاستقرار والتوازن الجهوي وذلك كله يتم في ظل الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة دون استنزافها والمحافظة على حقوق الاجيال اللاحقة.

لا شك أن هناك علاقة وطيدة بين المشروعات الصغيرة و التنمية المحلية المستدامة، حيث أن هناك علاقة تأثير وتأثر، فالمشروعات الصغيرة هي أداة لخلق القيمة وانتاج السلع باختلاف أنواعها ودعم الاسواق بالمنتجات المحلية الصنع، كما تمثل مصدرا لخلق مناصب العمل وتوفير الدخل للكثير من الاسر، كما أن نشاطها متعلق بمدى فعالية ودور الادارة المحلية التي تقوم بدعمها فنجاحها مرتبط بكفاءة الادارة المحلية التي تمنح لها التراخيص وتقوم بمتابعة أنشطتها.

فالاهتمام المتزايد بالمشروعات المصغرة ينبثق من الخصائص المالية والتنظيمية التي تتمتع بها ما يجعلها تمثل أولوية لأي برنامج إصلاحي في المجال الاقتصادي يهدف إلى تحسين المستوى المعيشي لمناطق الظل والمناطق الهشة، بالإضافة إلى التنمية الاجتماعية حيث نجد أن المشروعات المصغرة تساهم في معالجة الكثير من المشاكل الاجتماعية مثل البطالة والتهميش.

غير أن تفعيل دور المشروعات الصغيرة يتطلب سياسات واجراءات كفيلة بتذليل العقبات أمام تطورها خاصة في مجال التمويل والمرافقة، ومن بين أهم الآليات التمويل الاصغر الذي لقي اهتماما كبيرا من طرف صانعي السياسات الاقتصادية في الكثير من الدول التي نجحت في التقليل من الفقر والبطالة وحققت تنمية محلية ووطنية بالاعتماد على هذه المدخلات، أما في الجزائر سنقوم بتسليط الضوء على دور وكالة تسيير القرض المصغر وأولوياتها ومعوقات تطويرها. يمكن طرح الاشكالية التالية:

كيف يمكن للمشروعات الصغيرة أن تمثل مدخلاً لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر وذلك بالاعتماد على آلية التمويل الأصغر؟

أهمية البحث: يهدف هذا البحث إلى دراسة الآليات والاستراتيجيات المتاحة لتحقيق تنمية محلية مستدامة على مستوى مناطق الظل و المناطق المهمشة في الجزائر، وهذا بالاعتماد على خلق مشروعات مصغرة ناشئة وتحديد شروط نجاحها من خلال ضمان وجود بنية تحتية مرنة ملائمة لتشجيع ريادة الأعمال الصغيرة ونشر ثقافة العمل الحر بين اوساط ساكني مناطق الظل ، وذلك في تبني آلية التمويل الأصغر.

الهدف من البحث: يهدف هذا البحث الى دراسة العلاقة بين التمويل الاصغر ودوره في توفير المناخ الاستثماري المناسب لتطوير دور المشروعات المصغرة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

المنهج المتبع: سنعتمد على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل للوصول إلى النتائج التي تجيب على الاشكالية المطروحة و المتعلقة بآليات تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالاعتماد على المشروعات الصغيرة.

اقسام البحث:

1- مفاهيم أساسية حول التنمية المحلية المستدامة

2- المشروعات الصغيرة، المكانة و الاهمية في الجزائر

3- واقع المشروعات الصغيرة في الجزائر و مساهمتها في التنمية المحلية

4- التمويل الاصغر كآلية لتطوير مساهمة المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المحلية

1- مفاهيم أساسية حول التنمية المحلية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية مفهوما واسعاً لقي اهتماما كبيرا من طرف الباحثين في مختلف المراحل التاريخية، و كان سبب هذا الاهتمام هو النهوض بالأمم و تحسين قدراتهم .

1-1 الملامح العامة لمفهوم التنمية

التنمية تقضي على التخلف الاقتصادي و الاجتماعي في بلد ما مع ما يستتبعه من نتائج ايجابية وتغيرات أساسية في حياة الفرد والمجتمع على جميع الأصعدة(خليفة، 1996، صفحة 141).

وما جاء في مقدمة الإعلان العالمي عن الحق في التنمية يكشف على أن التنمية هي عملية شاملة لمختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية والتي تهدف الى تحقيق تطور في نمط معيشة السكان ورفاهيتهم بشكل مستدام(الدخيل، 2009، صفحة 20).

فالتنمية تعنى بتوفير البيئة المناسبة لاتاحة الفرص لنمو اطاقات الفرد والجماعة (العقلية والابداعية ...) أي توفير السلع والخدمات لنمو الطاقات الابداعية باستمرار مع صيانتها و ضمان تجددها(عمار، 1992، صفحة 43).

إن من أوائل من استعملوا مصطلح التنمية في الخطابات الرسمية هو الرئيس الامريكي ترومان في عهدته الثانية ضمن مخطط مارشال، الذي يفترض أنه على الولايات المتحدة الامريكية تقديم المساعدة الى الدول المتخلفة، وحسب نظرية روستو للتنمية فإن مسار الوصول الى التنمية هو مسار وحيد مشابه للمسار الذي اتخذته المملكة المتحدة.

وقد تم استحداث مصطلح دول العالم الثالث من طرف (Alfred Sauvy) لوصف الدول المتخلفة بأنها خارج ديناميكية التغيرات العالمية. أما منظمة الامم المتحدة فقد أدخلت مصلح التنمية ضمن اهدافها ابتداء من سنة 1947 حيث وضعت برنامج لمساعدة الدول المتخلفة (البرنامج الموسع للمساعدة التقنية) و في سنة 1958 تم استحداث صندوق خاص للمساعدة التقنية للدول المتخلفة ، وفي سنة 1966 تم دمج البرنامجين ضمن برنامج الامم المتحدة للتنمية PNUD.

ولقياس التنمية تم اعتماد عدة مؤشرات أهمها:

-نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام

-في بداية التسعينات تم اقتراح مؤشر أكثر واقعية من طرف القائمين على برنامج الامم المتحدة للتنمية، هذا المؤشر تم استحداثه من طرف الاقتصادي الباكستاني (Mahbubul Haq) والاقتصادي الهندي (Amartya Sen) و هي مقاربة مبنية على أساس القدرات أي خيارات الافراد المبنية على اساس قدراتهم وليس على أساس القيود التي تفرضها البيئة. ويبنى هذا المؤشر على : الصحة ، التعليم، نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام.

يمكن الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية التي تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد ويمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة اجمالية.

2- التنمية المحلية المستدامة

لقد تطور مفهوم التنمية بشكل ملفت للانتباه وهذا ما فرضه الواقع، ففي ظل المتغيرات على الساحة المحلية والعالمية، كانت هناك استجابة لهذا المفهوم لطبيعة المشكلات التي تعترض المجتمعات والتي تعكس تراكم الخبرات في هذا المجال.

2-1تعريف التنمية المحلية المستدامة

تعتبر التنمية المحلية هي حجر الاساس لتحقيق التنمية الشاملة، فالمجتمع المحلي هو المكون الرئيسي الذي يجب أن يلقى الاهتمام اللازم عند صياغة برامج التنمية الوطنية خاصة في بعديها الاقتصادي و الاجتماعي ، و الحفاظ على الموارد الطبيعية و تطور الموارد البشرية.(غريبي ، 2010، صفحة 03)

فالتنمية المحلية هي توليفة متكاملة من السياسات و الإجراءات المبنية على اسس علمية و التي تهدف تحقيق تغيرات في جميع المجالات التي تمس الفرد و قدراته المتاحة في المجتمع المحلي، بهدف تحقيق الوعي المحلي و الاستغلال الامثل للموارد المتاحة.

إذن، فالتنمية المحلية المستدامة هي الآلية التي من خلالها يحدد المجتمع المحلي حاجاته وأهدافه و يرتبها وفقاً للأولويات التي تفرضها العلاقات المحلية القائمة على اساليب التواصل و الاحترام، والتي تصب كلها في استراتيجية واحدة تقوم على تنمية المجتمع من خلال الاستغلال الامثل للموارد المحلية، وتوفير البيئة المناسبة لاكتشاف المواهب والمهارات والافكار الابداعية وتنميتها لخدمة افراد المجتمع المحلي، مع احترام مبدأ العدالة و الاستمرارية و الاستدامة.

2-2 عوامل المساعدة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة

تهدف التنمية بشكل عام الى احداث تغيير متناسق يهدف الى احداث قفزة نوعية في الاقتصاد بحيث يتحول من منطقة التخلف الى منطقة أكثر نضجا وتطورا، ويربفرانسوا بيرو أن التنمية تحدث بتضافر عدة عوامل اجتماعية و اقتصادية لسكان منطقة معينة ، والتي تمكنهم من زيادة الناتج الحقيقي الاجمالي بشكل تراكمي و مستدام، فالتنمية لابد أن تكون مشروعا صادق العزيمة والتقاء بين ضغوط الواقع و ضغوط الحقيقة (اسكندر و محمد ، 1993، صفحة 23) ولذلك يجب توافر مجموعة من العوامل لتحقيق التنمية على المستوى المحلي أهمها(علاوي، 2022، صفحة 594):

-توفير الغطاء القانوني و التشريعي للمجالس المحلية من أجل مباشرة أعمالها في اطار قانوني سليم يتميز بالصلاحيات الواسعة خاصة في مجال تسيير الموارد و محاولة تخصيصها بالشكل الذي يخدم مسار التنمية المحلية في ظل رقابة غير مباشرة

-أن أي مبادرة لرفع مستوى التنمية المحلية يجب تثمينها من طرف السلطات المركزية وذلك بتوفير التمويل و تشجيع الشراكة على المستوى المحلي و تطوير العلاقات بين المشروعات التنموية على المستوى المحلي.

-تثمين المبادرات المحلية و اقتراحات المجتمع المدني.

-توفر الكفاءة العلمية و القانونية في المرشحين لعضوية المجالس المحلية و هي مسألة ضرورية لحماية المصالح الجماعية.

3-2 أهمية الاهتمام بالتنمية المحلية المستدامة

إن الاهتمام بتحقيق التنمية المحلية المستدامة له العديد من الايجابيات نذكر منها ما يلي:

-ترسيخ الثقة المتبادلة بين المواطن و المجالس المحلية: حيث أن التركيز على قضايا التنمية المحلية يؤذي الى توحيد المصالح بين مختلف الاطراف المتدخلة، و ذلك من خلال توحيد الآراء و الآليات التي تؤدي الى تحقيق الأهداف التي تحدد المعنى الحقيقي للتنمية المحلية المستدامة.

-المساهمة في بناء القدرات: ان توحيد الجهود و الآليات من أجل الرفع من المستوى المعيشي للأسر، لا يتم الا من خلال الاستغلال الامثل للموارد المتاحة و مساهمة كل المتدخلين بشكل مباشر او غير مباشر ، الامر الذي سيساعد على تنمية القدرات المحلية في المجتمع المحلي.

-تعزيز انتماء المواطن لمجتمعه المحلي: فمن خلال الشفافية و المصداقية في تحديد الاهداف بشكل تشاركي، يمكن أن يساهم في تعزيز احساس الفرد بالانتماء الى مجتمعه المحلي، و ذلك في ظل استبعاد كل عوامل الاقصاء و التهميش.

-تحويل قضية التنمية من الشأن العام الى الشأن الخاص بكل مواطن: ان التركيز على قضايا التنمية المحلية في ظل جو تشاركي يساهم فيه الفرد بآرائه يزيد من قدرة المواطن على الابداع و بالتالي يزيد اهتمام الفرد بالشأن العام.

3- المشروعات الصغيرة، المكانة و الاهمية

أصبح الاهتمام بالشركات الصغرى والمتوسطة ظاهرة عالمية، نظراً لقدرتها على دفع عجلة النمو و بناء النسيج الصناعي المتكامل و تنويع الهيكل الاقتصادي ومن ثمة تنمية الدخل، وتشكل أيضاً محركات للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية كما تمثل مصدرا رئيسيا لخلق فرص العمل للشباب ومكافحة البطالة و تخفيف الضغط على أسواق العمل إذ تتميز باعتمادها على الكثافة العمالية أكثر من اعتمادها على الكثافة الرأسمالية.

3-1ما يميز المشروعات الصغيرة

هناك الكثير من الخصائص التي تتميز بها المشروعات الصغيرة و أهمها:

-سهولة الانشاء: تتميز المشروعات الصغيرة بصغر حجمها كما أن انشائها لا يتطلب الكثير من التعقيدات و الدراسات المعمقة ، كما أن أي شخص يستطيع أن يجسد مشروعاً صغيراً برأسمال متواضع.

كما أن هذه المشروعات لا تتطلب ثقافة خاصة للمؤسسين فعادة ما تكون الأفكار الابداعية وراء انشاء هذه المؤسسات و ليس الامكانيات الكبيرة و الضخمة(الغالبي، 2009، صفحة 27)

- عنصر العمل : تتميز المشروعات الصغيرة و المتوسطة بأنها تعتمد على الكثافة العمالية حيث أن اغلب المجالات التي تنشط بها تتميز بكثافة العمالة.

- إن نشاط المشروعات الصغيرة عادة ما يكون على المستوى المحلي ثم يتطور الى مستويات أوسع جغرافيا لذلك تعتبر هذه المشروعات أداة للتنمية المحلية.

- تتميز بالمرونة نظرا لقدرتها على التفاعلمع متطلبات الاسواق، أي التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تتناسب مع خصوصية المستهلكين(هيكل ، 2003، صفحة 20)، ونظرا لانخفاض نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية فهي تتميز بسهولة الدخول والخروج من السوق(النجار، 1999، صفحة 8).

- تعتمد المنشآت الصغيرة على مستلزمات بسيطة و رأس مال منخفض نسبياً و هو ما يتناسب والبلدان النامية.

- قدرتها على الانتشار في مختلف الفروع الاقتصادية، وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع، التحديد الدقيق للمسؤوليات، وتوضيح المهام، وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

- المشروعات الصغيرة لا تحتاج إلى دراسات تسويقية معمقة.

-مركز التدريب الذاتي: تعتمد المشروعات الصغيرة على أسلوب التدريب أثناء ممارسة العمل(عنبه، 2002، صفحة 20) ، وقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن هذه المؤسسات هي الرائدة في مجال تقديم الفرص التدريبية (الحسيني، 2006، صفحة 29).

-تستطيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة التموقع بسهولة أكبر من المؤسسات الكبرى، و خاصة في الاسواق الداخلية و المناطق النائية.

-تستطيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقديم خدمات نوعية لزبائنها، نظرا لقربها من المستهلك النهائي مما يسمح لها بالتعرف على أذواق المستهلكين و تغيرها بشكل دقيق وسريع.

-إن انخفاض تكاليف الفنون الانتاجية وبساطة ومرونة الادارة والتشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي الى تسهيل عملية تكيفها مع متغيرات التحديث والنمو والتطور(القهيوي و الوادي، 2005، صفحة 20)

-نظرا لمجالات العمل المتخصصة والمحددة التي تعمل بها المشروعات الصغيرة، فإن انتاجها غالبا ما يتسم بالدقة و الجودة.

2-3: أهمية المشروعات الصغيرة

1-2-3: الاهمية الاقتصادية

إن الخصائص التي تتميز بها المشروعات الصغيرة تجعلها تكتسب أهمية كبيرة في الاقتصاد، حيث نلاحظ تحول الاهتمام من المشروعات الكبيرة الى المشروعات الصغيرة التي أصبحت تمثل أولوية لأي برنامج اصلاحي في المجال الاقتصادي، من أجل الوصول الى المستويات المعيشية المرغوبة و زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي، فعلى مستوى التشغيل أثبتت المشروعات الصغيرة قدرة كبيرة على امتصاص العمالة بمختلف مستوياتها المؤهلة و غير المؤهلة،فقد أثبتت الدراسات هذا الدور ، حيث نجد دراسة (Ayyagari) التي شملت 104 دولة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، و التي توصل من خلالها أن المؤسسات الصغيرة لها مساهمة كبيرة في خلق مناصب عمل جديدة(M, A. , & V, 2011) .

تعتبر المشروعات الصغيرة مصدرا الإبداع والابتكار وخاصة المشروعات الناشئة في تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الماليةمثل (CUVVA) التي تم تأسيسها في المملكة المتحدة سنة 2014 والتي قامت بتطوير منصة الكترونية تقدم خدمات تأمين السيارات حسب حاجة المؤمن مثلا حسب المسافة المقطوعة من طرف السيارة، حيث بلغ عدد زبائنها في سنة 2022 حوالي 500 ألف بقيمة 2,5 مليون دولار.

كما أن هذه المشروعات ينشط العديد منها في أسواق دوليةفرغم أن المشروعات الصغيرة ليست لها القدرة على الاستثمار في البحث والتطوير على غرار المشروعات الكبيرة إلا أنه وحسب دراسة قام بها بنك فرنسا أثبتت قدرة فائمة لتجمعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التصدير حيث أن في منطقة شمال فرنسا التي تضم 166000 مشروع صغير ومتوسط، 38 بالمئة منها منظمة في شكل تجمعات استطاعت تصدير ما قيمته 4,4 مليار أورو سنة 2015,2019 (Belhakem, Éblé, & Lefèvre, p. 04).

2-2-3الدور الاجتماعي

تساهم المشروعات الصغيرة في دعم الاستقرار الاجتماعي فهي تساهم في معالجة الكثير من المشاكل الاجتماعية مثل البطالة والتهميش والفراغ وما يسببه كل ذلك من مشاكل اجتماعية، فقد لعبت هذه المشروعات دوراً كبيراً في امتصاص المسرحين من العمل في زمن الخوصصة، كما تشير الدراسات الى أن المشروعات الصغيرة تساعد الفقراء في الحصول على دخل دائم من خلال تجسيد أفكار بسيطة برأسمال صغير، كما أنها تساهم في تحقيق أهداف التنمية البشرية من خلال تكوين الافراد وتدريبهم على المهارات الادارية والانتاجية و التسويقية.

كما تساهم المشروعات الصغيرة في تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف طبقات المجتمع، وتمكين المرأة من الولوج الى عالم الاعمال و تحقيق ذاتها.

4- واقع المشروعات الصغيرة في الجزائر ومساهمتها في التنمية المحلية

اهتمت السلطات العمومية في الجزائر كغيرها من الدول اهتماما بالغاً بالمشروعات الصغيرة بل اعتمدتها كأساس للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعدما أثبتت المؤسسات الكبرى العمومية فشلها كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

4-1واقع المشروعات الصغيرة في الجزائر

4-1-1تعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ان المتتبع لتطور هيكل الاقتصاد الجزائري يلاحظ أن هناك تغيرات هيكلية مست تركيبة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، حيث كان الاعتماد على المؤسسات الاقتصادية الكبيرة الحجم، والتي استنفذت الكثير من الموارد المالية العمومية، ومع بداية التسعينات من القرن الماضي تحولت نظرة صناع القرار في الجزائر إلى ريادة الاعمال الصغيرة والمتوسطة التي يقودها القطاع الخاص، فقد قامت السلطات العمومية في الجزائر بتقديم كل الدعم اللازم للنهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، **الجدول رقم 1: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2012-2021)**

السنة	عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة	نسبة التطور%
2012	687 386	-
2013	747 934	8,80
2014	820 738	9,73
2015	896 811	9,26
2016	1 014 075	13,07
2017	1 060 289	4,55
2018	1 093 170	3,10
2019	1 171 945	7,20
2020	1 209 491	3,20
2021	1 267 220	4,77
2022	1 359 803	7, 3

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تزايد في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ولكن نسبة التطور غير ثابتة وهي تختلف من سنة الى أخرى وهذا راجع الى الحركية الموجودة في القطاع والتحديات والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(البيروقراطية، التمويل، العقار الصناعي...).

4-2 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

قام المشرع الجزائري بتحديد و تعريف المشرعات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع الحدود الكمية للتمييز بينها وهذا ما جاء في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017 وهذا لتسهيل عملية الاستفادة من البرامج المرافقة وتسهيل عملية الاحصاء والتوجيه.

التمثيل البياني رقم 1 : توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الحجم

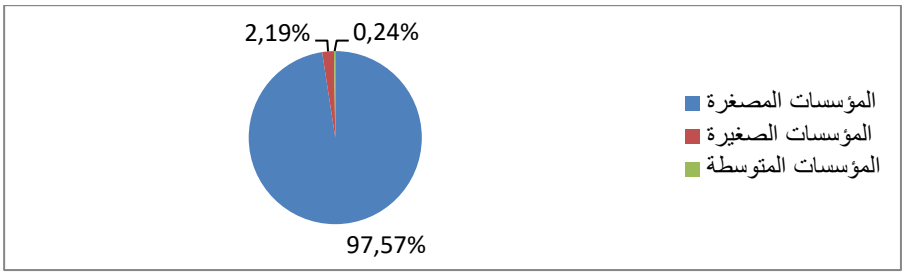

المصدر: وزارة الصناعة

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن أكثر من 97% من مجموع المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي عبارة عن مؤسسات مصغرة تضم أقل من 9 عمال*، كما أن المؤسسات المتوسطة لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع المؤسسات (1%)، ويعود السبب في ذلك إلى أن نسبة كبيرة من المشروعات تنشط في قطاع الخدمات (التجارة و الأعمال الحرة) بالإضافة أن 53,82% من مجموع المؤسسات العاملة في القطاع الرسمي هي عبارة عن صناعات التقليدية والحرفية، بينما المؤسسات الناشطة في فرع الصناعات التحويلية لم تتعد نسبتها 15,56% في سنة 2021.

3-4 المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التوازن الجهوي:

يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تكون رافداً من روافد تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف المناطق و أداة لمحاربة نزوح السكان، وفي هذا الاطار فقد قامت السلطات العمومية في الجزائر بإنشاء العديد من الهياكل والتي من أهمها مراكز التسهيل (عددها 26) والمنتشرة بشكل متوازن بين مختلف المناطق.

الجدول رقم 2:كثافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الشمال و الهضاب العليا و الجنوب الجزائري

	عدد المؤسسات 2022	عدد السكان(احصاء 2022)	كثافة المؤسسات
الشمال	945 153	28057200	34
الهضاب العليا	300 745	13029800	23
الجنوب	113 905	4313000	26

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم

من أهم مؤشرات التوازن الجهوي نجد مؤشر كثافة المؤسسات والذي يكشف عن مستوى النشاط الاقتصادي في منطقة جغرافية بالنظر الى سهولة التأسيس والتطور و توفر البيئة الملائمة لنمو المؤسسات وتوفر البنية التحتية المساعدة على ذلك،نلاحظ من خلال الجدول أن منطقة الشمال الجزائري تنتشر بها العدد الأكبر من المؤسسات و هذا بالنظر الى عدة أسباب منها: توفر البنية التحتية الملائمة حيث يوجد عدد كبير من المناطق الصناعية النشيطة الشمال، الكثافة السكانية،

وإن هذا الاختلال بين الشمال و الجنوب أثر على التوازن الجهوي، وأدى الى ازدياد احتمالات النزوح نحو الشمال.

*وتجدر الاشارة إلى أن معظم المشاريع في المنطقة العربية هي مشاريع صغيرة و مصغرة و قليلة نسبياً هي المشاريع المتوسطة الحجم، فنسبة المشاريع التي تضم أكثر من 50 عامل لا تتجاوز 0,21% في مصر (5000 مشروع تقريباً من أصل 2,34 مليون)، و 0,70% في الأردن (1039 من أصل 146622)، أما المشاريع التي يعمل فيها أقل من 50 عامل فتشكل أكثر من 99% من المشاريع في الاردن و الفلسطين ولبنان ومصر ، ويقتصر معظمها على 5 عمال (89% في الأردن و 90% في فلسطين، وأكثر من 92% في مصر و لبنان).

4-4تطوردورالمشروعات الصغيرة في التخفيف من حدة البطالة

من بين أهم الأهداف التي دفعت السلطات العمومية في الجزائر لاعتماد المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية هي قدرتها الكبيرة على امتصاص البطالة، فبعد أن دخلت الجزائر في الأزمة الاقتصادية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، ابرمت اتفاقية التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي و التي كان لها نتائج سلبية على الصعيد الاجتماعي حيث ارتفع معدل البطالة بشكل كبير بعد حل المؤسسات العمومية الكبيرة وتسريح العمال، فكان الخيار المناسب هو تشجيع المبادرة الفردية القائمة على انشاء المشروعات الصغيرة.

الجدول رقم 3: تطورعدد العمال المصرح بهم في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

السنوات	عدد العمال	نسبة التطور%	نسبة التطورفي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة %
2012	1 776 461	-	-
2013	1 915 495	7,82	8,80
2014	2 082 304	8,70	9,73
2015	2 238 233	7,48	9,26
2016	2 487 914	11,15	13,07
2017	2 601 958	4,58	4,55
2018	2 690 246	3,39	3,10
2019	2 818 736	4,77	7,20
2020	2 920 769	3,61	3,20
2021	3 083 503	5,57	4,77
2022	3 307 821	7,27	7, 3

المصدر: المصدر: وزارة الصناعة و المناجم

نلاحظ أن قطاع المؤسسات الصغيرة و يشغل عدداً كبيراً من العمال، غير أننا نلاحظ أن تطور مساهمة هذا النوع من المؤسسات في القضاء على البطالة يشهد تذبذباً و هذا من خلال دراسة نسب تطور العمالة من سنة إلى أخرى وهذا يرجع إلى طبيعة هذه المؤسسات، كما أن نسبة تطور المؤسسات أكبر نسبيا من نسبة تطور العمال.

فمثلا في سنة 2015 نلاحظ أن عدد المشغلين بلغ 000 594 10 عامل غير أن عدد العمال في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بلغ 233 238 2 عامل في نفس السنة أي بنسبة 21,13% فقط، ويبقى القطاع هو الذي يلعب دوراً أساسياً في امتصاص البطالة.

5- التمويل الأصغر كآلية لتطوير مساهمة المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المحلية

5-1 خلفية حول التمويل الأصغر و أهميته

يعتبر التمويل الأصغر من بين الآليات الناجحة لمحاربة البطالة والفقر نظرا في دوره البارز في الكثير من الدول والتي من أبرزها التجربة الماليزية التي تمكنت في ظرف عشرون سنة من القضاء على الفقر و احداث قفزة نوعية في النشاط الاقتصادي،

حيث أولت اهمية كبيرة للمورد البشري، بالاضافة الى اقامة هيئات مالية لاقراض الفقراء وفق آلية التمويل الاصغرالتي تعتبر ذات أهمية بالغة في مساعدة اصحاب المشاريع من ذوي الدخول المنعدمة أو الضعيفة والتي لا تستطيع اللجوء الى قطاع الاقراض الرسمي.

ومن بين التجارب الناجحة في مجال التمويل الأصغر التجربة المصرية التي بدأت سنة 1990 بالاعتماد على جهود الوكالة الامريكية للتنمية الدولية حيث قامت بإنشاء مؤسستين للتمويل الاصغر، ثم تطورت الفكرة الى أن اصبحت أكثر من 200 منظمة غير حكومية تقدم خدمات التمويل الاصغر اضافة الى بعض البنوك (البنك التجاري الدولي، البنك المصري الخليجي...) التي حاولت التأقلم مع خصائص هذا النوع من التمويل

فالتمويل الاصغر له عدة مزيا حيث باستطاعته مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم، وهو وسيلة من وسائل تمكين الفقراء وخاصة النساء من الاعتماد على النفس واحداث التغيير الاقتصادي الايجابي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي.

كما أنه على عكس التمويل التقليدي لا يتطلب ضمانات ملموسة مثل رهن الملكية، و لكنه يكتفي ببعض الضمانات الشخصية (الضمانات الجماعية) وهي مشابهة لنظام الكفالة المعتمد في البنوك التقليدية،

ويتم الاتباع منهجين للتمويل من طرف مؤسسات التمويل الاصغر، الاول يعتمد على اساس التمويل الفردي (بنك راكيات في اندونسيا) أي موجه لتمويل الافراد باعتماد تقنيات التمويل المصرفي مع بعض التعديلات خاصة في ما يتعلق بالضمانات و طريقة دراسة الملفات القرض. أما الثاني منهج الاقراض الجماعي اي ان يتم منح التمويل من طرف مجموعة من العملاء وهو أكثر ملائمة حيث يساعد على تخفيض التكاليف و يحل مشكلة نقص الضمانات.

2-5 تجربة الوكالة الوطنية للقرض المصغر (ANGEM)

يعتبر مشكل تمويل المشروعات الصغيرة من أهم المعوقات التي تحول دون تطور هذا القطاع الاستراتيجي،و هذا نظرا لارتفاع خطر عدم السداد في هذا النوع من المشروعات بسبب ارتفاع معدل خروجها من النشاط، لذلكتطلب البنوك من أصحاب هذه المؤسسات ضمانات عينية الأمر الذي يصعب توفيره، لذلك نجد أغلب المؤسسات المصغرة تلجأ الى القطاع غير الرسمي للاقتراض (العائلة، الاصدقاء....).

5-2-1: نشأة الوكالة الوطنية للقرض المصغر

نظرا لذلك قامت السلطات العمومية في الجزائر بإنشاء وكالة تسيير القرض المصغربموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل، لتشجيع أصحاب المشاريع الصغيرة على تجسيد مشاريعهم، و هذا من تحقيق جملة من الأهداف تصب ضمن أهداف التنمية المحلية خاصة في المناطق المحرومة (مناطق الظل) من بينها:

-مكافحة البطالة عن طريق تشجيع العمل الذاتي، وخاصة في المناطق الريفية مما يشجع السكان على الاستقرار في هذه المناطق .

-خلق ديناميكية اقتصادية في المناطق الريفية و تحقيق أهداف التنمية المحلية.

-تنمية روح المقاولاتية و خلق انشطة اقتصادية مدرة للدخل.

-تشجيع الشباب على تجسيد مشاريعهم المصغرة ودعم روح الابتكار والابداععن طريق تقديم الدعم و النصح و المرافقة بالاضافة إلى دعم تسويق منتجات المشروعات المصغرة والتعريف بها عن طريق اقامة المعارض.

5-2-2الخدمات المقدمة من طرف الوكالة: تقدم الوكالة نوعين من الخدمات:

-الخدمات المالية:

تقدم الوكالة قروضاً بدون فائدة وفق ثلاث صيغ:

-سلفة لشراء المواد الاولية بقيمة 100000دج لمدة 36 شهرو بدون فائدة

-سلفة خاصة بسكان الجنوب بقيمة 250000دج لمدة 54 شهر و بدون فائدة

-قرض مصغر للمشاريع الانتاجية التي لا تتجاوز كلفتها 000 000 1دج حيث تكون مساهمة المقاول 1 بالمئة و مساهمة الوكالة 29 بالمئة و قرض بنكي بنسة 70 بالمئة ، نسبة الفائدة مدعمة بـ 100 بالمئة من طرف الصندوق، مدة القرض 8 سنوات.

الجدول رقم 4:حصيلة الخدمات المالية الى غاية جوان 2025

	عدد المشاريع	النسبة	عدد مناصب العمل	النسبة
قرض شراء المواد الاولية	899 431	89,3	1 298 304	88,5
التمويل الثلاثي	107 385	10,7	169 083	11,5
المجموع	1 006 816	100	1 467 387	100

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الوكالة تساهم بشكل فعال في المساهمة في تحقيق اهداف التنمية و خاصة المحلية منها، حيث أنها ساهمت في خلق عدد كبير من المشاريع تجاوز المليون مشروع علما أن عدد المشروعات في القطاع الرسمي سنة 2022 تجاوز مليون وثلاثمائة ألف مشروع، أي أن القرض المصغر يساهم بنسبة كبيرة جدا في خلق المشروعات الصغيرة وخلق فرص العمل التي تجازت المليون واربعمائة ألف علما أن عدد العمال في القطاع الرسمي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بلغ سنة 2022 حوال ثلاثة مليون و ثلاثمائة ألف عامل أي أن القرض المصغر مكن من خلق ما يقرب 50 بالمئة من مناصب العمل في المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

-الخدمات غير المالية:

التكوين: تقدم الوكالة دورات تكوينية للمقاولين في عدة مجالات مثل: انشاء وتسيير المؤسسة، التثقيف المالي، ....

المرافقة: تقوم الوكالة بمرافقة أصحاب المشاريع من البداية إلى غاية تجسيد المشروع مجانا.

خدمات الاستشارة: تقدم الوكالة النصح لاصحاب المشاريع من طرف مختصين وهذا لضمان استدامة مشاريعهم.

الجدول رقم 5: حصيلة الخدمات غير المالية المقدمة من طرف الوكالة خلال الفترة 2004- جوان 2025

الإجراءات المكتملة	عدد المستفيدين
التكوين على تسيير مؤسسة جد مصغرةGTPE	154877
التكوين على التربية المالية الإجماليةFEFG	143157
التدريب حسب برنامجGET AHEAD	2150
الموضوعات العامة المتعلقة بإنشاء وإدارة الأعمال	9637
مجموع المستفيدين المكونين	**309821**

اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنيةTVAP	115265
صالونات عرض/ بيع المنتجات	44357
مجموع المستفيدين من الخدمات غير المالية	**469443**

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة

نلاحظ أن الوكالة تقدم بالاضافة الى الخدمات المالية بعض خدمات المرافقة و التكوين ، و لكننا نلاحظ أن عدد الاجمالي للمستفيدين من هذه الخدمات خلال الفترة 16 سنة تقريبا بلغ 469443 اي بمعدل 29000 سنويا عبر كامل التراب الوطني و هو مستوى قليل جدا مقارنة بحجم السكان خاصة خارج مراكز المدن .

3-5 المعوقات و التحديات التي تواجه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تواجه الوكالة عدة تحديات و معوقات تحد من تطور نشاطها من بينها:

-ترتبط الوكالة بالبنوك التجارية العمومية (خاصة حالة التمويل الثلاث) و هي بنوك تركز على فروع نشاط أخرى كما أنها ليس من بين اهدافها الاستراتيجية تطوير التمويل الأصغر، و ليس لدى موظفيها التكوين اللازم للتعامل مع هذا النوع من التمويلات، بالاضافة الى أن البنوك التجارية العمومية تتميز بثقل اجراءاتها الادارية و مركزية في اتخاذ القرار و هي تخضع لتوجهات السلطات العمومية، و هذا كله يتنافى مع خصوصية القرض المصغر.

-عدم وجود بنوك خاصة تشجع هذا النوع من التمويل ،فمعظمها تركز على القروض الاستهلاكية المضمونة نظرا لارتفاع خطر عدم السداد.

- انخفاض مستوى المسؤولية الاجتماعية للعديد من الهيئات المالية و غير المالية في الجزائر.

-الاجراءات الادارية المعتمدة لا تساعد الكثير من العائلات و خاصة النساء اللواتي لا يملكن مستوى تعليمي يمكنهن من التعامل مع جهاز القرض المصغر.

-عدم الانتشار الكبير لمكاتب وكالة تسيير القرض المصغر في مناطق الظل و المناطق المعزولة، وعدم القيام بالحملات التحسيسية في الاوساط الريفية بدور الوكالة.

-الهاجس المتعلق بالتعامل مع البنوك لدى الجمهور و النظرة السلبية للمعاملات البنكية.

-عدم ربط الوكالة بمخرجات قطاع التكوين المهني .

-ترجيح العمل التجاري للكثير من طالبي القرض و عدم التركيز على الانشطة الاستثمارية التي تخلق مناصب الشغل و تساهم في تنمية الادخار المحلي.

1-3-5 الحلول المقترحة لتفعيل دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والتمويل الأصغر في الجزائر:

إن تفعيل آلية التمويل الأصغر في الجزائر يجب أن تكون أهدافها اقتصادية بالدرجة الاولى و هذا من خلال تشكيل فريق من المختصين (محليين وأجانب) لدراسة البيئة الاقتصادية في الجزائر واحتياجات الاسواق المحلية و الوطنية ، وبتركيز الاهتمام على المعوقات التي تحول دون نجاح المشروعات الصغيرة خاصة في مجال التموين والتمويل والتسويق، ثم صياغة استراتيجية وطنية تهدف الى تطوير آليات التمويل الأصغر والمرافقة التقنية للمشروعات المصغرة ، وتحديد دور الدولة في هذا السياق ، من خلال تحديد المسؤوليات وآليات الرقابة والمرافقة من أجل تخصيص أمثل للموارد وعدم ضياعها في مشاريع ليس

لها جدوى اقتصادية، كما يجب تحديد دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بشكل دقيق وفعال و توفير الشراكة المناسبة مع البنوك والخزينة العمومية وذلك من خلال ما يلي:

-تفعيل وتوسيع دور وكالة القرض المصغر مع ايجاد مصادر اخرى للتمويل، وايجاد صيغ مناسبة وأكثر فاعلية تتناسب مع احتياجات المشاريع المصغرة.

-منح فروع الوكالة استقلالية أكبر في اتخاذ القرار .

-توسيع شبكة فروع وكالة القرض المصغر والقيام بحملات تحسيسية للتعريف بمنتجاتها ودورها في المجتمعات المحلية، وخاصة في اوساط النساء الريفيات.

-ايجاد اطار قانوني ملائم لتشجيع البنوك على المساهمة في تطوير التمويل الاصغر واعتماده ضمن منتجاتها.

-تحويل مؤسسة بريد الجزائر الى بنك متخصص شريك للوكالة في التمويل الاصغر نظرا للموارد المالية الضخمة المجمدة على مستوى هذه المؤسسة و امتلاكها لشبكة وكالات منتشرة بشكل كثيف، وقربها من الاسر المعيشية، وامتلاكها لصمعة جيدة في تعاملاتها المالية مع الافراد، فيمكن أن تكون هذه المؤسسة رائدة في مجال التمويل الاصغر .

-تشجيع البنوك الإسلامية في الجزائر على اعتماد التمويل الاسلامي الاصغر بالشراكة مع وكالة تسيير القرض المصغر، لأن ذلك يتناسب مع طبيعة بعض المنتجات المالية الاسلامية المقدمة من طرف البنوك الاسلامية.

-انشاء بنك عمومي يشترك في رأسماله مختلف البنوك العمومية يعمل بالشراكة مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

-تفعيل وتوسيع دور هيئات ضمان القرض و التركيز على القروض المصغرة.

-ربط مراكز التكوين المهني بوكالة تسيير القرض المصغر لضمان تمويل مشاريع استثمارية، لتشجيع الشباب على القيام بدورات تكوينية في مجالات تحددها الوكالة.

6-الخاتمة

إن تطوير المشروعات الصغيرة يعتمد على الدعم الحكومي بشكل أساسي وذلك لعدم قدرة هذا النوع من المؤسسات على مجابهة كل المشاكل والتحديات ، ومن أهم أشكال الدعم غير المباشر الذي يمكن توفيره هو مساهمة السلطات العمومية في تحقيق التكامل بين مختلف أنواع المؤسسات بالاعتماد على استراتيجية التمويل الاصغر الذي يعتمد على مؤسسات متخصصة يكون لديها امتداد في العمق المحلي وتكون على دراية بما يحتاجه المستثمر الصغير للخروج من نفق الفقر والبطالة، ويمكننا عند صياغة الاطار الاستراتيجي للتمويل الاصغر في الجزائر الاسترشاد بالتجارب السابقة لدول رائدة في هذا المجال ومحاولة اسقاط هذه التجارب على الواقع الجزائري مع أخذ كل المعطيات المحلية لضمان استمرارية نجاحه، فالسلطات العمومية عوض أن تقدم الدعم المباشر للاسر الفقيرة يمكن أن تدفعها لتصبح خلاقة للثروة ولمناصب العمل وهذا عن طريق تثمين المبادرة الفردية وتطوير الابتكار والابداع بتوفير الاطار التمويلي الملائم وتنمية المهارات الفردية عن طريق المرافقة والتكوين من طرف هيئات متخصصة، فالتنمية هو مشروع شمولي يبدأ بالتنمية المحلية التي ترتكز تنمية الفرد وتطوير بيئته لتمتد هذه العملية على المستوى الوطني في ظل مبدأ تكافؤ الفرص بين مختلف مناطق الوطن.

7-قائمة المراجع:

- Belhakem, N., Éblé, S., & Lefèvre, L. (2019). *Les PME structurées en groupe sont plus ouvertes à l'export que les indépendantes.* INSEE Analyse. France: , Banque de France.
- M, A., A. , D.-K., & V, M. (2011). *Small vs young firms across the world: Contribution to employment, job creation, and growth.* new youk: document de travail de recherche de la Banque mondiale .
- أحمد غريبي) . أكتوبر , 2010 .(ابعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر .*البحوث و الدراسات العلمية*، 03.
- الديك اسكندر ، والاسعد محمد .(1993) . *دور الاتصال و الاعلام في التنمية الشاملة*.بيروت: المؤسسة الجامعية.
- حامد عمار .(1992) .*التنمية البشرية في الوطن العربي*.القاهرة: سينا للنشر.
- طاهر محسن منصور الغالبي .(2009) .*إدارة و إستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة*.الاردن: دار وائل للنشر و التوزيع.
- عادل خليفة .(1996) .*اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية*.لبنان: دار المنهل اللبناني.
- عثمان سلامه محمد علاوي) .أذار, 2022 .(دور الادارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة .*المجلة العلمية للنشر العلمي*(41)، 594.
- فريد راغبالنجار .(1999) .*إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم*. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- فلاح حسن الحسيني .(2006) .*إدارة المشروعات الصغيرة : مدخل استراتيجي للمنافسة و التميز*.عمان الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع.
- ليث عبد اللهالقهيوي، وبلال محمودالوادي .(2005) .*المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية*.عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع.
- محمد حسن الدخيل .(2009) .*اشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة*.بيروت لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- محمد هيكل .(2003) . *مهارة إدارة المشروعات الصغيرة*.الإسكندرية: مجموعة النيل العربية.
- هاله محمد لبيب عنبه .(2002) .*إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي*.جمهورية مصر العربية: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.